



الأهمية النسبية للتأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري بالتطبيق على السوق المصرية

د/رجب أبو محمد أمين

مدرس بقسم الرياضة والتأمين
كلية التجارة - جامعة بني سويف

Abstract

The current takaful insurance industry has emerged as a major requirement for the integration of Islamic banking and insurance products as the ideal alternative to overcoming the most important criticisms of traditional commercial insurance, Therefore, the research is interested in clarifying the nature of Takaful insurance and its special characteristics and the most important differences between it and the traditional commercial insurance, the basic pillars of the Takaful insurance industry, in addition to clarifying the concept of surplus insurance and the most important methods used in its distribution to Takaful Fund subscribers, and the impact of its distribution in achieving competitive advantages for Takaful insurance companies,

Through two sections, the first section explains what is the Takaful insurance and compare it with the traditional commercial insurance, the second section explains an applied study to compare results of two companies, one of which for the Takaful Insurance (Elmasreya company for the Takaful Insurance) and the other is practicing commercial insurance (Iskan company for Insurance) using statistical methods.

Keywords: Takaful insurance compared to commercial insurance.

ملخص البحث

ظهرت صناعة التأمين التكافلي المعاصر بداية كمطلب رئيس للتكامل بين خدمات البنوك الإسلامية ومنتجات التأمين، باعتباره البديل الأمثل الذي يتغلب على أهم الإنتقادات الموجهة للتأمين التجاري التقليدي، ولذا إهتم البحث بتوضيح ماهية التأمين التكافلي وسماته الخاصة وأهم الفروقات بينه وبين التأمين التجاري، وأهم الدعامات الأساسية لصناعة التأمين التكافلي، بالإضافة إلى توضيح مفهوم الفائض التأميني وأهم الآليات (الطرق) المستخدمة في توزيعه على مُشتركي صندوق التكافل، وأثر توزيعه في تحقيق مزايا تنافسية لشركات التأمين التكافلي، وذلك خلال بحثين تناول أولهما ماهية التأمين التكافلي ومقارنته بالتأمين التجاري وأهتم المبحث الثاني بدراسة تطبيقية للمقارنة بين نتائج شركتين إحداهما تمارس التأمين التكافلي (شركة المصرية للتأمين التكافلي) وأخرى تمارس التأمين التجاري (شركة إسكان للتأمين) باستخدام الأساليب الإحصائية.

الكلمات المفتاحية: التأمين التكافلي مقارنة

بالتأمين التجاري

مقدمة

٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية - (https://www.tg-rba.com/exp/Egyptian_Saudi_Insurance_House_e) ، ثم توالى تأسيس العديد من الشركات التي تزاول التأمين التكافلي بالسوق المصرية، وتزايدت أعدادها بالسوق المصري والعالمي. بما حقق نمواً متزايداً خلال السنوات الأخيرة خاصة مع السعي الدائم لمواجهة العقبات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي، بما يُعزز تلك الصناعة ونجاحها، باعتبارها البديل الأمثل الذي يتغلب على أهم الانتقادات الموجهة للتأمين التجاري.

مشكلة البحث

- بالرغم من جواز التأمين التكافلي فقهاً، وانقائه مع عقيدة وأيدلوجية المستأمن المصري باعتباره البديل الأمثل للتأمين التجاري، إلا أن سوق التأمين المصرية مازالت بكرة ولم يأخذ التأمين التكافلي منها المكانة المأمولة، حيث مازال عدد شركات التأمين التكافلي في السوق المصرية ٩ شركات، بالإضافة إلى شركة واحدة لإعادة التأمين وهي الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي مناطق حرة، من بين ٣٥ شركة، بالإضافة إلى جمعية التأمين التعاوني، (٥ شركات تكافلي من بين ٢٢ شركة لتأمينات الممتلكات والمسئولية (٢٢%)، ٤ شركات من بين ١٤ شركة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال (٢٨%)، أي أن عدد شركات التأمين التكافلي لا يتجاوز ٢٦% من عدد الشركات بالسوق المصرية، وهذه نسبة منخفضة لا تتماشى مع المأمول لصناعة التأمين التكافلي بالسوق المصرية.

- ولإشارة إلي تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال يتبين من إحصائيات عام ٢٠١٦/٢٠١٧م أن الحصة السوقية للأقساط المباشرة لشركات

ظهرت صناعة التأمين التكافلي في نهاية عقد السبعينيات من القرن المنصرم، كأحد أهم بدائل التأمين التجاري، والتي تُقدم مُنتجات التأمين بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ومع عقيدة وأيدلوجية المستأمن المصري والعربي، خاصة بعد صدور فتوى مَجْمَع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته المُعقَّدة بمكة المكرمة عام ١٩٧٨م، حيث تم تأسيس أول شركة للتأمين التكافلي في السودان سنة ١٩٧٩م باسم شركة التأمين الإسلامية السودانية كمرافق لبنك فيصل الإسلامي بهدف توفير الحماية التأمينية ضد الأخطار التي يتعرض لها البنك، بعدها تم تأسيس الشركة العربية الإسلامية للتأمين بإمارة دبي في نهاية نفس العام، وهي تابعة لبنك دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة، وفي عام ١٩٨٤م تم تأسيس أول شركة للتأمين التكافلي بماليزيا تلتها المملكة العربية السعودية بتأسيس الشركة الوطنية للتأمين التعاوني سنة ١٩٨٥م (صالح، ٢٠٠٩م)، ثم توالى بعد ذلك تأسيس شركات للتأمين التكافلي في العديد من الدول العربية والإسلامية بشكل كبير، وشاع استخدامه بعد الندوة التي حملت اسمه وعُقدت بالخرطوم عام ١٩٩٥م. وظهرت شركات للتأمين التكافلي بمصر في النصف الأول من العقد المنصرم، حيث تم تأسيس أول شركة للتأمين التكافلي وهي شركة بيت التأمين المصري السعودي سنة ٢٠٠٢م - كأولى شركات التأمين التكافلي بمصر - تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية تحت إشراف هيئة للرقابة الشرعية، وهي شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١م والمعدل بالقانون ١١٨ لسنة

التأمين التكافلي - أشخاص وتكوين الأموال - لا تتجاوز ٥ %.

- الحصة السوقية للأقساط المباشرة لتأمينات الممتلكات والمسئولية لا تتجاوز ١٣,٥ % من الأقساط المباشرة بالسوق، خلال السنوات من ٢٠١١ / ٢٠١٢م إلى ٢٠١٦ / ٢٠١٧م، وهذا ما يمكن توضيحه بالجدول التالي:

تطور الأقساط المباشرة لشركات التأمين التكافلي - ممتلكات - بالسوق المصرية.

القيمة بالألف جنيه

جدول رقم (١)

بيان السنة	الأقساط المباشرة لشركات التأمين التكافلي	الأقساط المباشرة للسوق	الحصة السوقية لشركات التأمين التكافلي %	معدل تطور الحصة السوقية %	معدل تطور الأقساط المباشرة للتكافلي %	تطور الأقساط المباشرة بالسوق %
٢٠١٢/٢٠١١	٦١٩٢٤٣	٦٠٨٨٨٩٨	١٠,٢	-	-	-
٢٠١٣/٢٠١٢	٧٧٩٢٦٤	٦٩٥٣٥٢٥	١١,٢	٩,٨	٢٥,٨	١٤,٢
٢٠١٤/٢٠١٣	٨١٠٨٦٨	٧٥٤٦٧١٠	١٠,٧٤	(٤,٢)	٤	٨,٥
٢٠١٥/٢٠١٤	١٠٠٣٢٤٩	٨١١٧٩٨٠	١٢,٣	١٤,٥	٢٣,٧	٧,٦
٢٠١٦/٢٠١٥	١٠٦٣٥٤٥	٩٠٠٩٣٩١	١١,٨	(٤,١)	٦	١١
٢٠١٧/٢٠١٦	١٥١٣١٨٥	١٢٣٢٨٦٢٢	١٣,٥	١٤,٤	٤٢,٣	٣٦,٨

المصدر: اعداد الباحث استناداً إلى الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط التأمين، الهيئة العامة للرقابة المالية، لسنوات ٢٠١١/٢٠١٢:٢٠١٦/٢٠١٧م.

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- الإنخفاض النسبي للحصة السوقية لشركات التأمين التكافلي - ممتلكات - بالسوق المصرية حيث لم تتجاوز ١٣,٥ % من الأقساط المباشرة بالسوق.
- تذبذب الحصة السوقية لشركات التأمين التكافلي بالإضافة إلى التذبذب الواضح في معدلات تطورها.
- إبراز الأهمية النسبية للتأمين التكافلي في السوق المصرية.
- إبراز الأهمية النسبية لتوزيع الفائض التأميني ودوره في تحقيق مزايا تنافسية لشركات التأمين التكافلي.
- توضيح أهم الطرق المستخدمة في توزيع الفائض التأميني وإبراز أهمها.
- القيام بدراسة مقارنة بين إحدى شركات التأمين التكافلي وأخرى للتأمين التجاري للوقوف على مدى نتائج الشركتين، كدراسة مقارنة تطبيقية بين التأمين التكافلي والتجاري بالسوق المصري.

أهمية البحث

- تناول النقاط الرئيسية التي ينفرد بها التأمين التكافلي عن التأمين التجاري، ومدى ملائمتها لإيدلوجية وعقيدة المستأمن المصري، مما يساهم

أهداف البحث

- دراسة الأهمية النسبية للتأمين التكافلي بالمقارنة بالتأمين التجاري في السوق المصرية.
- دراسة العلاقة بين الفائض التأميني والحصة السوقية.
- دراسة أوجه الاختلاف بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري.
- دراسة أهم الأساليب التي يمكن بها توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق المشتركين فيه.

خطة البحث

- مقارنة نتائج شركة تأمين تكافلي مع أخرى للتأمين التجاري ومقارنتهما مع نتائج السوق.

فروض البحث

- وجود علاقة معنوية بين توزيع الفائض التأميني والحصة السوقية للسنة التالية.
- وجود فروق معنوية بين نتائج الشركتين محل الدراسة.

مجتمع البحث

- تقتصر الدراسة على شركة المصرية للتأمين التكافلي ممتلكات، باعتبارها إحدى الشركات التي تزاول التأمين التكافلي، وشركة إسكان للتأمين (ممتلكات)، كإحدى الشركات التي تمارس التأمين التجاري.

حدود البحث

- تتم الدراسة خلال السنوات من ٢٠٠٩/٢٠١٠م إلى ٢٠١٦/٢٠١٧م.

منهجية البحث

- المنهج الوصفي التحليلي من خلال الدراسة المكتبية لبعض البحوث والدراسات التي تناولت

التأمين التكافلي وماهية الفائض التأميني، فيما يختص بموضوع البحث.

- المنهج الإستقرائي من خلال الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات التي تخص الشركتين محل الدراسة.
- المنهج المُقارن لإبراز أهم أوجه التشابه والإختلاف بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري. بالإضافة إلى المقارنة بين نتائج الشركتين محل الدراسة وسوق التأمين المصرية بوجه عام.

- **المبحث الأول:** ماهية التأمين التكافلي ومقارنته بالتأمين التجاري.

- **المبحث الثاني:** التحليل الإحصائي لنتائج شركة المصرية وشركة إسكان.

المبحث الأول

ماهية التأمين التكافلي ومقارنته

بالتأمين التجاري

أولاً: ماهية التأمين التكافلي

١- التأمين التكافلي لغةً

التأمين مُستق من كلمة أمن وأمناً وأماناً وأمانه والكل يدل على الإطمئنان للنفس أي أن الشخص آمن ومطمئن (شحاته، ٢٠٠٨م) (السعد، ٢٠١١م). أما التكافل لغةً مأخوذ من الكفالة أو الضمان ويُقال كَفَلَ الرجل وتكفَّل وأكفله إياه إذا ضمنه ومُتكافل أي مُتضامن وكفيل أي ضامن (ابن منظور).

٢ - التأمين التكافلي اصطلاحاً

هنالك العديد من المفاهيم الخاصة بالتأمين

التكافلي والتي يمكن ذكر بعضها، فيما يلي:

عرفته د. صفيه (٢٠١٣م) بأنه "إتفاق بين أشخاص مُعرضين لأخطار متشابهة على تلافي الأضرار الناشئة عن تلك الأخطار، بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له ذمة مالية مستقلة، يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق بالمشاركين نتيجة الأخطار المؤمّن عليها، ويتولى إدارة الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق أو شركة مستقلة تتولى مسؤولية الإدارة وتأخذ أجراً أو حصة من الأرباح في مقابل استثمارها لأموال الصندوق بصفتها وكيلًا بأجر أو مضاربًا.

وفي تعريف آخر (موسى، ٢٠١١م) بأنه عقد يتبرع بموجبه مجموعة من الأشخاص (هيئة المشتركين) لبعضهم البعض بمبلغ مالي (قسط التأمين) في سبيل التعاون لجبر الأضرار وتفتيت الأخطار المبيّنة بالعقد، والاشتراك في تعويض الأضرار الفعلية التي تصيب أحد المشتركين والناجمة عن وقوع الخطر المؤمّن منه، وتتولى شركات التأمين إدارة عمليات التأمين (كوكيل بأجر) واستثمار أموال المشتركين مقابل حصة معلومة من عائد الاستثمار لهذه الأموال".

وعرفه الخويلدي (٢٠١٢م) بأنه "اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن تلك الأخطار، وذلك بدفع الاشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له الشخصية الاعتبارية وله ذمة مالية مستقلة يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من وقوع الأخطار المؤمّن

منها، طبقاً للوائح والوثائق، ويتولى إدارة الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو شركة بأجر مقابل إدارة أعمال التأمين واستثمار أموال الصندوق.

وفي تعريف داغي (٢٠١٠م) بأنه "تعاون مجموعة من الأشخاص على تحمل الخطر والأضرار المحتملة، من خلال انشاء حساب (صندوق) غير هادف للربح له ذمة مالية مستقلة، يشمل الإيرادات والمصروفات، وتُصرف منه الإستحقاقات من تعويضات ومصروفات، وما يتبقى هو الفائض، وذلك وفق نظام الحساب الذي تكون فيه شركة متخصصة وكيله في إدارته واستثماراته وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وعرفه آخر بأنه "تعاون مجموعة من الأشخاص، هيئة المشتركين، في تآلفي آثار الأخطار التي يتعرض لها بعضهم، بتعويضهم عن الضرر الناتج من هذه الأخطار، وذلك بالالتزام كلٍ منهم بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع، يُسمى قسط أو اشتراك تُحدده وثيقة الائتمان أو عقد الاشتراك، وتتولى الشركة إدارة عمليات التأمين وإستثمار أمواله نيابة عن المشتركين، في مقابل حصة معلومة من عائد إستثمار هذه الأموال، باعتبارها مضارباً، أو مبلغاً معلوماً باعتبارها وكيلًا أو كلاهما معاً" (حسان، ٢٠٠٤م).

وعرفه ملحم (٢٠٠٥م) بأنه "عقد تأمين جماعي، يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع، لتعويض المتضررين منهم على أساس التكافل والتضامن، عند تحقق الخطر المؤمّن منه، ويتم إدارة أعمال التأمين من قبل شركة متخصصة على أساس الوكالة بأجر معلوم.

وقد عرفته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنه "تقديم الحماية بطريقة تعاونية

١ - سمات التأمين التكافلي

- اجتماع صفتي المؤمن والمؤمن له في شخصية كل عضو مشترك بصندوق التكافل.
- مسؤولية الأعضاء تضامنية.
- لا يهدف للربح، فلا وجود لعنصر الربح عند حساب الاشتراك المطلوب من العضو بصندوق التكافل.
- التزام العضو متغير (الاشتراك متغير).
- ما يدفعه العضو تبرع للصندوق.
- وجود استقلالية تامة بين الأموال الموجهة للتكافل (مزاياء التأمين) والأموال الموجهة للاستثمار.
- يُقدم الحماية التأمينية بما يتفق مع عقيدة وأيدولوجية المستأمن المصري والعربي.
- توزيع الفوائض التأمينية على الأعضاء المشتركين في صندوق التكافل وتحملهم بالعجز التأميني وهذا يمثل أهم الفروقات الجوهرية عن التأمين التجاري.
- وجود فصل تام بين أموال المساهمين وأموال حملة الوثائق (المشتركين بصندوق التكافل).
- وجود هيئة شرعية للشركة للتأكد من أن كافة عمليات الشركة تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

٢ - الإختلاف بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري.

- للتأمين التكافلي نفس الوظائف التي يُحققها التأمين التجاري، وقيامهما على أسس علمية (اعتمادهما على الأساليب الرياضية والإحصائية في

مشروعة خالية من الغرر المُفسد للعقود والربا وسائر المحظورات، وذلك بتقديم المُستأمن اشتراكات متبرعاً بها كلياً أو جزئياً لتكوين محفظة تأمينية تُدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر المُؤمن ضده، وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف واقتطاع الإحتياطيات، يوزع على المستأمنين (حملة الوثائق).

وعرفته هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية بأنه "من عقود التبرع التي يُقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق اسهام أشخاص بمبالغ نقدية تُخصص لتعويض من يصيبه الضرر، فهم لا يهدفون تجارةً ولا ربحاً، وإنما يهدفون إلى توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر، مع خلو معاملاتهم من الربا بنوعيه، فليست عقود المساهمين ربوية ولا يستغلون ما جُمع من أقساط في معاملات ربوية (عزمي، ٢٠١٠م).

وعرفته الهيئة الاقتصادية (٢٠٠٩م) أنه "تعاون مجموعة من الأشخاص يُسمون هيئة المشتركين يتعرضون لخطر واحد أو أخطار معينة على تآلفي آثار الأخطار التي يتعرض لها أحدهم، بتعويضه عن الضرر الناتج عن وقوع هذه الأخطار وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع يسمى القسط أو الاشتراك تحدده وثيقة التأمين أو عقد الاشتراك "

مما سبق يمكن استخلاص أهم سمات التأمين التكافلي وأوجه الإختلاف عن التأمين التجاري فيما يلي:

- تقدير التزامات كل طرف تجاه الآخر)، ولكن هنالك اختلاف في الإسلوب العملي لتقديم الخدمات التأمينية وإدارتها ومنها: (د. صفيه، ٢٠١٣م)، (الخليفي، ٢٠٠٩م).

- وجود مرجعية دينية لرقابة كافة أعمال الشركة من استثمار أو إدارة لصندوق التكافل.

- العقد في التأمين التكافلي بين المشتركين بعضهم البعض عقد تبرع لا يهدف للربح، وبين المشتركين والمساهمين عقد وكالة أو مضاربة.

- يعود عائد الإستثمار الخاص بصندوق المشتركين إلى صندوق التكافل، بعد خصم حصة الشركة كمضارب أو وكيل عن المشتركين بالصندوق.

- لا يوجد التزام تعاقدي بالتعويض، وإنما يتم التعويض حالة تحقق الخطر المؤمن منه من الاشتراكات الموجودة بصندوق المشتركين، وإن كانت غير كافية يُطلب من الأعضاء اشتراكات إضافية.

- الاشتراك الذي يدفعه المشترك بصندوق التكافل اشتراك مبدئي يُقارن بالنتائج الفعلية في نهاية العام.

- وجود إستقلالية تامة للمحافظة التأمينية عن أموال الشركة، فهي ملك للمشاركين بصندوق التكافل.

- الفصل التام بين حسابات المساهمين (حملة الأسهم) وحسابات المشتركين (حملة الوثائق) .

- يتم الإستثمار في قنوات شرعية آمنة لصالح الصندوق وللمساهمين نسبة مقابل إدارة الإستثمارات.

- وجود إشراف مزدوج، من هيئة الرقابة المالية (إشراف فني)، وإشراف شرعي من هيئة الرقابة الشرعية.

- يقوم النظام على أساس مبدأ التعاون والتكافل بين المشتركين.

- استثمار الأموال في قنوات مشروعة تخلو من الريا أو المعاملات المُحرمة شرعاً.

أهم المبادئ التي يقوم عليها التأمين التكافلي (د . صفيه، ٢٠١٣م).

- شركات التأمين التكافلي شركات خدمية تُدير عمليات التأمين وتستثمر أمواله نيابة عن المشتركين، مقابل نسبة من الأقساط أو عائد الإستثمار.

- خضوع جميع أعمال الشركة لرقابة شرعية للنظر في مدى توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

- احتفاظ الشركة بحسابين مستقلين، أحدهما خاص بالمشاركين مع فصل الحساب الخاص بالتأمين عن حساب الإستثمار، لتحقيق العدالة بين المؤمن لهم، والحساب الآخر خاص بإستثمار رأسمال مؤبسي الشركة، حتى يكون هنالك نوعاً من العدالة بين المساهمين والمشاركين بصندوق التكافل.

- يعود الفائض على مجموع المؤمن لهم، وتأخذ الشركة نسبة منه باعتبارها وكيله بأجر أو مضارباً، ويعزو الفائض إلى الفرق بين الاشتراكات المُحصلة لصندوق التكافل وبين التعويضات والإحتياطيات، ويقابله التزام المشتركين بأشتراكات إضافية بتغطية العجز لسداد المطالبات.

- يقوم النظام على أساس مبدأ التعاون والتكافل بين المشتركين.

- استثمار الأموال في قنوات مشروعة تخلو من الريا أو المعاملات المُحرمة شرعاً.

ويضيف صباغ (٢٠١٢م) ما يلي:

احتياجاتهم ورغباتهم، مما يساهم في زيادة المحفظة التأمينية للشركة .

- يؤكد على جوهر صناعة التأمين، لقيامه على روح التعاون والتكافل بين الأعضاء المشتركين، وهو الهدف الرئيس للتأمين التكافلي.

وحتى يُحقق التأمين التكافلي أهدافه ومزاياه

يلزم توافر دعومات أساسية لنجاحه ومنها:

- وجود هيئة رقابة شرعية، كجهة استشارية شرعية للتحقق من مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاتها وإدارتها لصندوق التكافل والاستثمار، وبما يُضفي الثقة الشرعية فيها.

- وجود شركات لإعادة التأمين على أساس تكافلي.

- العمل على نشر ثقافة التأمين التكافلي، من خلال عقد الندوات والدورات التدريبية والتنقيفية والمواقع الإلكترونية لزيادة الوعي بماهية التأمين التكافلي.

- وجود كفاءات بشرية يتوافر لها الخبرة الفنية والمعرفة الشرعية، للمساهمة في تقديم أفضل خدمة تأمينية وبما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- وجود بيئة تشريعية تهدف إلى تنظيم وتطوير صناعة التأمين التكافلي.

- ضرورة وجود اتحاد لشركات التأمين التكافلي.

- التأكيد على ضرورة الإلتزام بالمبادئ الأساسية للتأمين التكافلي، والمتمثلة في روح التعاون والتكافل بين المشتركين والتأكيد على نية التبرع.

- تحقيق مبدأ التكافل بين المساهمين والمؤمن لهم (حملة الوثائق)، من خلال تبادل القرض الحسن، بتقديم الدعم المالي اللازم لحساب صندوق التكافل من أموال المساهمين بصفة قرض حسن لتغطية العجز .

- تحقيق مبدأ التضامن بين شركات التأمين الإسلامية داخلياً وخارجياً.

- المحافظة على مبدأ أمانة المسؤولية وشفافية العلاقة مع شركات إعادة التأمين لبناء الثقة في التعامل بينها وبين شركات التأمين الإسلامية.

أهمية التأمين التكافلي

يحقق التأمين التكافلي كافة المزايا التي يحققها التأمين التجاري، والتي أبرزها الكثير من الكتاب والباحثين والمهتمين بصناعة التأمين، **بالإضافة إلى أنه يحقق مزايا إضافية أخرى ومنها :-**

- إتفاق كافة الآراء الفقهية على جوازه وإتفاقه مع مبادئ الأديان السماوية، وهذا يحقق ميزة تنافسية لشركات التأمين التكافلي، ومنه جذب قطاع عريض من العملاء المُرتقبين العازفين عن التأمين التجاري، مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية لشركات التأمين التكافلي، ورواج صناعة التأمين التكافلي بوجه عام.

- توزيع الفوائد التأمينية على المشتركين، وتحملهم بالعجز، مما يعني أنهم يحصلون على الحماية التأمينية بالتكلفة الفعلية، وبما يحقق مبدأ التكافل والتعاون بينهم ويقضي على الكثير من الشبهات الشرعية العالقة بالتأمين التجاري.

- التأمين التكافلي عامل جذب كبير لعملاء البنوك الإسلامية، وتقديم منتجات تأمينية تُلبي

صور التأمين التكافلي

هنالك صورتان للتأمين التكافلي وهما:

١- **التأمين التكافلي البسيط:** وفيه يتفق مجموعة كبيرة من الأشخاص، مُعرضون لأخطار متشابهة، في تكوين جمعية أو هيئة (جمعية تعاونية) بهدف تعاون بعضهم مع بعض في توزيع الخسائر المالية التي تقع لبعضهم، خلال مدة الاتفاق، وفي نهاية المدة يتم تقدير الأخطار (الخسائر) وتوزيعها على المشتركين جميعهم، بحسب النسب المتفق عليها.

وأظهر عفانه (٢٠١٠م) أن التأمين التكافلي بصورته البسيطة يتسم بما يلي:

- لا يهدف إلى تحقيق ربح.
- الاتفاق على توزيع الخسائر المالية التي تُصيب بعضهم خلال فترة معينة على كافة الأعضاء المشتركين.
- قد يتم تحصيل الاشتراكات بعد تحقق الخطر ومعرفة نصيب كل مُشارك من قيمة الخسائر الفعلية.
- اجتماع صفتي المؤمن والمؤمن له في شخص المشترك بصندوق التكافل.

٢- **التأمين التكافلي المركب:** وهذا جاء

لمواكبة التطور في مناحي الحياة وتقادي المشكلات العملية التي واجهة التأمين التكافلي في صورته البسيطة، وتماشياً مع الواقع العملي الراهن، وفيه تقوم شركة متخصصة بتقديم التأمين على أساس تكافلي، مع الفصل التام بين حساب المشتركين في صندوق التكافل والمساهمين، وتقدم الشركة التأمين وفقاً للأسس

والمبادئ العملية التي تقوم عليها صناعة التأمين التكافلي.

ويتسم التأمين التكافلي في صورته الحديثة عن الصورة البسيطة بما يلي (حيدر، ٢٠٠٩م):

- يتم تحصيل الاشتراكات مقدماً.
- عمل حساب مستقل بحسب نوع التأمين.
- مشاركة العضو في الفائض أو العجز في صندوق التكافل.
- القائم بعملية إدارة صندوق التكافل يكون مؤهلاً فنياً في إدارة التأمين والإستثمار.

ثانياً: ماهية الفائض التأميني

الفائض التأميني يمثل أهم المبادئ الرئيسة التي يعزو إليها في التمييز بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري، وتوزيعه يمثل أهم المزايا التنافسية في السياسة التسويقية لشركة التأمين التكافلي، وهذا ما حذى إليه الفكر التأميني بالدول غير الإسلامية، إيماناً بالأثر الفاعل لتوزيع الفائض التأميني في الترويج وتحقيق مزايا تنافسية نسبية عن التأمين التجاري. و فيما يلي يوضح الباحث ماهية الفائض التأميني:

١- **لُغَةً:** مصدر من فيض، يُقال فاض الماء والدمع

أي كثر حتى سال على ضفة الوادي، وفاضت عينه تفيض فيضاً إذا سالت، ويأتي الفائض بمعنى المُمتلئ، ومنه يفيض فوضاً وفيوضة وفيوضاً وفياضاً (ابن منظور).

٢- **اصطلاحاً:** عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة

للمؤسسات المالية الإسلامية الفائض بأنه "هو ما يتبقى من ألساط المشتركين (حملة الوثائق) والإحتياجات وعوائدهما بعد خصم جميع المصروفات والتعويضات المدفوعة، وألتي

السنوات التالية، كما يجوز للشركة مطالبة المشتركين (حملة الوثائق) بسداد العجز إذا التزموا بذلك في وثيقة التأمين.

ومنه ففي حالة وجود عجز في صندوق التأمين فإنه يمكن تغطيته بإحدى الطرق التالية:

- تغطيته من احتياطي حملة الوثائق، إن وجد.
- الإقتراض الحسن من المساهمين، أو غيرهم ثم سداده من فائض السنوات التالية.
- مطالبة المشتركين (حملة الوثائق) بتحمل العجز، كل بحسب نسبة اشتراكه.
- زيادة الاشتراك المطلوب من المشتركين للفترة اللاحقة، بحسب نسبة اشتراكه.

- طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الخامسة من المعيار الفقهي رقم ٢٦ أنه "يجوز تحقيقاً لمصلحة حملة الوثائق أن يُقتطع جزءاً من أموالهم، أو أرباحهم ويوجهه للإحتياجات أو المخصصات المتعلقة بصندوق التكافل على الأتؤل إلى المساهمين، وما يتراكم في حساب التأمين يُصرف في وجوه الخير عند التصفية، ومنه فإن المعيار أعطى للشركة الحرية في توزيع الفائض أو عدم توزيعه أو جزءاً منه، مما يمكن معه القول أن ذلك جائزاً شرعاً بهدف تحقيق المصلحة العامة للمشاركين.

يتوقف الفائض التاميني على العديد من العوامل أهمها:

- الاشتراكات المُحصلة لحساب صندوق التكافل.
- عائد الاستثمار.
- عدد المشتركين.
- التعويضات المستحقة.

ستُدفع خلال السنة، فهذا ليس ربحاً وإنما يُسمى فائضاً"

وعرفه صباغ (٢٠١٢م) بأنه "عبارة عن الرصيد المالي المتبقي في حساب المشتركين (حملة الوثائق) المخصص للتوزيع من مجموع الأقساط التي قدموها مع إستثماراتها، بعد خصم جزءاً للإحتياجات والنفقات وجميع المصروفات".

وعرفه آخر بأنه "عبارة عن المبالغ المالية الناتجة من الفرق بين التعويضات وأقساط التأمين، بعد خصم جزءاً للمخصصات والإحتياجات وعمليات إعادة التأمين، وبعد اضافة ما يتعلق بالوعاء التأميني من أرباح الاستثمار (مشعل، ٢٠١١م).

مما سبق يتبين أن:

- الفائض التأميني حق لحملة الوثائق ويتم توزيعه وفقاً لما يراه مجلس الإدارة من المعايير التي تُحقق مصلحة الشركة وحملة الوثائق ووفق ما أقر بالنظام الأساسي للشركة ورؤية الرقابة الشرعية.
- توزيع الفائض يحقق مزايا تناقصية للشركة، ويساهم في جذب عملاء جُدد.
- احتجاز جزء من الفائض يساهم في تدعيم المركز المالي للشركة وتقوية ثقة العملاء بها في حالة وجود عجز مُحتمل في صندوق التكافل، حيث أوضحت الفقرة الثامنة من المادة العاشرة من المعيار رقم ٢٦، الخاص بالتأمين الإسلامي، أنه في حالة وجود عجز في صندوق التكافل لسداد التعويضات المطلوبة، وعدم كفاية تعويضات شركات إعادة التأمين فإنه يجوز للشركة تغطية العجز من تمويل مشروع أو قرض حسن، على حساب التكافل، ويتم تغطية الإلتزامات الناشئة عن العجز من فائض

حالة وجود فائض بأحد الفروع يتم توزيعه على مشتركى ذلك الفرع فقط، وفي حالة وجود عجز تأميني فإنه يتم سداه من فائض الفروع الأخرى، ولا يتم توزيع الفائض على مشتركى الفرع الذي حقق عجزاً.

ويتم حساب نصيب المشترك من الفائض طبقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نصيب المشترك} = \frac{\text{أقساط المشترك}}{\text{إجمالي أقساط المشتركين}} \times \text{الفائض}$$

المُخصَّص للتوزيع (مع مراعاة المدة الخاصة لكل مشترك).

أسس توزيع الفائض التأميني

هنالك رأيان لتوزيع الفائض التأميني وهما:

١- توزيع الفائض على المشتركين فقط (حملة الوثائق).

٢- توزيع الفائض بين المشتركين والمساهمين.

وهو ما سيتناوله الباحث فيما يلي:

أولاً: توزيع الفائض على المشتركين فقط.

يوجد العديد من الطرق المستخدمة في توزيع الفائض التأميني على المشتركين وهو ما أوضحته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية في المعيار رقم ٢٦ الفقرة الثانية عشرة من المادة الثانية الخاص بتوزيع الفائض التأميني أو جزءاً منه، ومنها:

١- توزيع الفائض على جميع المشتركين سواء حصلوا على تعويض أم لم يحصلوا، ويوزع بحسب نسب إشتراكاتهم، وهذه الطريقة تُراعى وتؤكد روح التعاون والتكافل بين المشتركين.

٢- توزيع الفائض على المشتركين الذين لم يحصلوا على تعويضات خلال السنة المالية، مما يحقق

- المصروفات العمومية والإدارية الخاصة بإدارة صندوق التكافل وإستثماراته.
- ناتج عمليات إعادة التأمين.
- الإحتياطيات الفنية والمخصصات.
- الخبرة الفنية والمهارات العلمية للقائمين على إدارة صندوق التكافل وإستثماراته.
- روح التكافل والسلوكيات الفردية لمشتركى صندوق التكافل.
- عائد الإستثمار لأموال صندوق التكافل.
- إيرادات تحصل عليها الشركة من النشاط الفني للتأمين (التصفية أو الإلغاء).
- ما يمكن الحصول عليه من مخلفات الأشياء التي تم تعويضها.
- ما يتم تحصيله من المتسبب في الخطر، طبقاً لمبدأ الحلول.

أهم صور الفائض التأميني

- إجمالي الفائض التأميني وهو الناتج الإيجابي بين إيرادات النشاط التأميني ونفقاته.
- صافي الفائض التأميني وهو القابل للتوزيع ويمثل الفائض الإجمالي مطروحاً منه ما يُوجه إلى الإحتياطيات والمخصصات التي تخص العام.

أهم الطرق المستخدمة في حساب

الفائض التأميني

هنالك طريقتان لحساب الفائض التأميني:

(البراوي، ٢٠١٠م).

الطريقة الأولى: وفيها يتم اعتبار أموال المشتركين في محفظة تأمينية واحدة، تشمل جميع فروع التأمين التي تقدمها الشركة، حيث يشمل الفائض جميع فروع التأمين بصندوق التكافل.

الطريقة الثانية: وفيها يتم حساب الفائض لكل فرع من فروع التأمين بالصندوق على حدى، ففي

- ٤- التوزيع وفقاً لما تراه هيئة الرقابة الشرعية للعدالة بينهم، أي لا يتساوى من حصل على تعويض مع من لم يحصل على شيء . وتهدف هذه الطريقة إلى محاولة تحفيز المشترك على زيادة الحرص والحيطه من وقوع الخطر، ومحاولة تحقيق العدالة والمساواة بين المشتركين، فلا يتساوى من حصل ومن لم يحصل على تعويض . ويرى الباحث أن ذلك لا يتفق مع جوهر صناعة التأمين والتأمين التكافلي بشكل خاص، استناداً إلى حقيقة الفائض، باعتباره زيادة في قيمة الاشتراكات التي تم تحصيلها لمقابلة التعويضات المُحتَمَلة مع اضافة عائد الإستثمار لهذه الاشتراكات، ومنه فهي حق للمشارك بغض النظر عن تحقق الخطر (حصوله على تعويض) أو عدم تحققه، ومنه فمن حق المشارك حصوله على نصيبه من الفائض التأميني.
- ٣- توزيع الفائض على من لم يحصلوا على تعويض وعلى من حصلوا على تعويض أقل من الأقساط التي قام بدفعها، ويتم التوزيع بنسبة إجمالي الأقساط التي شارك بها كل مشترك إلى إجمالي الأقساط المكتتبه بصندوق التكافل، وهذه تراعي من استفاد من التعويضات على من لم يحصل على شيء .
- وفي هذا الشأن يرى الجرف (٢٠١٢م) أن حصول المشترك على نصيبه من الفائض سواء حصل على تعويض أو لم يحصل لا يجعله في وضع أفضل مما كان عليه قبل حصوله على التعويض، استناداً إلى أن المُتَبقي من الثروة بعد وقوع الخطر + التعويض = الثروة قبل وقوع الخطر، كما أن التفرقة بين المشتركين في حصولهم على الفائض يؤدي إلى جعل بعضهم أفضل اقتصادياً من الآخرين ، باعتبار المساواة بين الطرفين من حيث توزيع الفائض يجعلهم في نفس الوضع الاقتصادي، ويميل الباحث لهذا الرأي.
- ٥- خصم الاشتراك المطلوب من المشترك من نصيبه من الفائض، عمل مقاصه محاسبية.
- ٦- استخدام الفائض في تسديد القرض الحسن الذي تم استخدامه لتغطية عجز صندوق التكافل سابقاً.
- ٧- توزيع جزء من الفائض على المشتركين وجزء آخر للإحتياجات لتقوية المركز المالي للشركة.
- وأوضحت الفقرة (٢/هـ) من المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية لسياسة توزيع فائض عمليات التأمين في سوق التأمين السعودي أنه يتم توزيع ١٠% من صافي فائض عمليات التأمين للمؤمن لهم مباشرة أو تخفيض أقساطهم في السنة التالية. ويجب أن يُقيد مبلغ الفائض بشكل منفصل في قائمة دخل عمليات التأمين، ويعني هذا ألا يخضع لتوزيع الفائض إلا الأقساط المشاركة في الفائض. ويجب أن يكون أساس حساب توزيع الفائض هو إجمالي الأقساط المكتسبة بعد خصم قسط إعادة التأمين الوارد.
- ويرى الباحث أن توزيع الفائض التأميني على المشتركين يؤكد تميز صناعة التأمين التكافلي، ويحقق مزايا تنافسية عن الشركات الأخرى التي تزاول التأمين التجاري. استناداً إلى أن الميزة التنافسية تعتمد على تقديم المُنتَج بما يُلبّي احتياجات ورغبات العميل المرتقب، وبالتكلفة الفعلية له، وهو ما يحققه التأمين التكافلي في ظل سوق تنافسية، خاصة اتقاق كافة الآراء الفقهية على جوازه، وبهذا فهو يقدم الحماية التأمينية بما يتفق مع عقيدة وأيدولوجية المستأمن، الذي يرغب في الحصول على

الحماية التأمينية بما تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

وتتأثر المنافسة بالعديد من العوامل أهمها:

- عدد الشركات التي تزاول صناعة التأمين بالسوق وأسلوب مزاولتها في تقديم المنتجات التأمينية.
- البيئة التشريعية والقانونية التي تسمح بدخول أو خروج الشركات سوق التأمين.
- المنتجات التأمينية التي تقدمها الشركات المنافسة بالسوق.
- تكلفة الحماية التأمينية (أسعار وثائق التأمين التي تقدمها الشركات المنافسة).

وبالتالي فإن توزيع الفائض التأميني يُحقق

مزايا تنافسية لشركات التأمين التكافلي

ومنها:-

- تحسين المركز التنافسي للشركة وزيادة الحصة السوقية لها.
- المساهمة في توسيع قاعدة العملاء، باعتبار أن الميزة التنافسية تعني قدرة الشركة على بيع منتجاتها في الأسواق المفتوحة، مما يحقق قانون الأعداد الكبيرة الذي تقوم عليه صناعة التأمين بشكل رئيس.
- تطوير المنتجات التأمينية بما يُلبي حاجات ورغبات العملاء الحاليين والمرتقبين بأفضل طريقة ممكنة.
- تقديم أفضل مستوى ممكن مُصاحَب للمُنتَج التأميني، بما يساهم في تحقيق أفضل مستوى رضائي ممكن للعميل (حملة الوثائق).
- المساهمة في تحقيق الأهداف الرئيسية للشركة بأفضل كفاءة ممكنة.

- التجديد والابتكاري تقديم الحماية التأمينية للمشاركين بما يحقق تلبية حاجات ورغبات العملاء الحاليين والمرتقبين.

- زيادة إستثمارات الشركة مما يؤدي إلى زيادة الربحية لحملة الوثائق والمساهمين.

ومما سبق يتبين مدى أهمية التأمين التكافلي وتمتعهم بمزايا تنافسية تميزه عن التأمين التجاري، ولذا يمكن القول معه أنه بات من الأمور الهامة إبراز المزايا التنافسية التي يتمتع بها بشكل أكثر، حتى يمكن تعزيز تلك الصناعة وتوسيع نطاقها في السوق المصرية.

المبحث الثاني

التحليل الإحصائي لنتائج شركة

المصرية وشركة إسكان

يتم تطبيق البحث على شركة المصرية للتأمين التكافلي - ممتلكات - باعتبارها من أوائل الشركات التي تزاول صناعة التأمين التكافلي في سوق التأمين المصرية، حيث تم تأسيسها عام ٢٠٠٦م كشركة مساهمة من كبرى البنوك والمؤسسات الاقتصادية بمصر والكويت، وبدأت مزاولتها نشاطها من ٢٠٠٨/٧/١م، على أن تزاول تأمينات الممتلكات والمسئولية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، تحت إشراف هيئة رقابة شرعية، بهدف مراقبة ومراجعة كافة الأنشطة من حيث الاكتتاب والتغطيات أو الإستثمارات وإجازتها شرعاً قبل التنفيذ.

وينص النظام الأساسي للشركة على توزيع فائض النشاط التأميني على حملة الوثائق والمساهمين بنسبة ٦:٤، وتأخذ الشركة صورة عقد المضاربة كأساس للعلاقة بينها وبين حملة الوثائق في نشاط التأمين وإستثمار الأموال، ويتم اعداد

وعدم فاعليته في التنبؤ، والنسبة المُتممه للواحد الصحيح ترجع لعوامل أخرى غير الزمن مثل الخطأ العشوائي أو أية متغيرات أخرى سياسية أو اقتصادية.....

ب- معامل الارتباط (R): وهو يوضح قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين، الزمن (X) كمتغير مستقل والمتغير محل الدراسة كمتغير تابع

(y) ويأخذ القيم $-1 \leq R \leq 1$.

ج- اختبار معنوية معادلة الانحدار:

Model fitting of data وكلما كانت قيمة F كبيرة وقيمة مستوى المعنوية Sig. صغيرة جداً كان ذلك مؤشراً على قدرة الزمن كمتغير مستقل في التنبؤ بقيم المتغير التابع محل الدراسة.

- استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية في التحليل الإحصائي للمتغير محل الدراسة باستخدام البرامج الإحصائية الجاهزة على الحاسب الآلي (SPSS/PC) للوصول إلى النماذج الكمية التي يمكن بمقتضاها التنبؤ بالاتجاه العام للمتغير.

- وفيما يلي النماذج الكمية التي سيتم استخدامها (Burcel, 1997)، وعمل مقارنات بينها

للتوصل إلى النموذج الأكفأ:

(1) - الدالة الخطية (Linear function)

$$y = b_0 + b_1 x$$

(2) - الدالة اللوغاريتمية (Logarithmic function)

$$y = b_0 + b_1 \log x$$

(3) - الدالة العكسية (Inverse function)

$$y = b_0 + \frac{b_1}{x}$$

(4) - الدالة التربيعية (Quadratic function)

$$y = b_0 + b_1 x + b_2 x^2$$

القوائم المالية لكل من حملة الوثائق والمساهمين كل على حدى.

ومن جهة أخرى يمكن المقارنة مع شركة إسكان للتأمين كإحدى الشركات التي تزاول التأمين التجاري وهي قريبة العهد بالشركة المصرية للتأمين التكافلي وممتلكات، والشركتان تعملان في إطار القانون رقم ١٩٨١م والمعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨م ولائحته التنفيذية.

ويستخدم الباحث بعضاً من الأساليب الإحصائية التي يمكن تحقيق أهداف البحث ومنها:

- ١- الإنحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين الفائض التأميني والحصة السوقية للسنة التالية.
- ٢- التحليل الإحصائي لتحديد النماذج الكمية الملائمة لإمكانية التنبؤ بالمتغيرات التي يتم تناولها، وقد تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS/PC+) بهدف الوصول إلى النموذج الرياضي الأنسب والذي يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ باتجاهات المتغير في المستقبل، والذي يُسمى بالنموذج الأكفأ ويكون إختياره استناداً إلى الأسس التالية:

١- معامل التحديد (R^2): وهو يوضح فعالية

النموذج ككل ويأخذ القيم $0 \leq R^2 \leq 1$ ، وهو يبين النسبة التي يمكن تفسيرها للمتغير التابع عن طريق المتغير المستقل (الزمن)، أي قدرة الزمن في تفسير المتغير محل الدراسة. وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح كلما كان ذلك مؤشراً على كفاءة وفاعلية النموذج في التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغير، وكلما اقتربت القيمة من الصفر كانت مؤشراً على ضعف النموذج

٣- استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA بهدف دراسة مدى تساوي معدلات الأداء للشركتين محل الدراسة. أي مدى وجود أعدم وجود فروق معنوية بين أداء الشركتين.

وهذا ما سيم تناوله فيما يلي:

أولاً: الأقساط المباشرة ومعدلات تطورها بشركة المصرية وشركة إسكان والسوق كما بالجدول التالي.

(٥) - الدالة التكعيبية (Cubic function)

$$y = b_0 + b_1 x + b_2 x^2 + b_3 x^3$$

(٦) - الدالة المركبة (Compound function)

$$y = b_0 b_1 x$$

$$\text{Log } y = \text{Log } b_0 + x \text{ Log } b$$

(٧) - دالة القوى (Power function)

$$y = b_0 x^{b_1}$$

$$\text{Log } y = \text{Log } b_0 + b_1 \text{ Log } x$$

(٨) - دالة المنحنى (Curve function)

$$y = e^{b_0 + \frac{b_1}{x}}$$

القيمة بالآف جنيه مصري

جدول رقم (٢)

السوق		إسكان للتأمين		المصرية للتأمين التكافلي		بيان السنة
معدل التطور %	الأقساط المباشرة	معدل التطور %	الأقساط المباشرة	معدل التطور %	الأقساط المباشرة	
—	5173824	—	35230	—	145741	2009/2010
9.3	5655426	31.87	46458	19.8	174523	2010/2011
7.7	6088898	34.34	62414	26.34	220497	2011/2012
14.2	6953525	24.07	77438	24	273434	2012/2013
8.5	7546710	30.84	101322	16.5	318555	2013/2014
7.6	8117980	14.65	116172	11.62	355560	2014/2015
11	9009391	0.89	117207	(15)	302350	2015/2016
36.8	12328622	29.34	151598	40.3	424164	2016/2017
13.5857	7609297	23.71428	88479.87	17.65142	276853	الوسط الحسابي
10.4939	2298625.6	12.00751	39899.26	17.01562	93452.77	الإنحراف المعياري
0.77238	0.302081	0.506340	0.45094	0.96398	0.33755	معامل الاختلاف

المصدر: اعداد الباحث استناداً إلى الكتاب الاحصائي السنوي، الهيئة العامة للرقابة المالية، سنوات ٢٠٠٩/٢٠١٠م:

٢٠١٦/٢٠١٧م.

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

مما يعني أن تطور الأقساط بشركة المصرية أقرب لتطور أقساط السوق (30%) بوجه عام.

- بلغ متوسط الزيادة السنوية للأقساط المباشرة في شركة المصرية 17.65% بينما هو في شركة إسكان 23.7% وفي السوق 13.58% مما يشير إلى تزايد الأقساط المباشرة بمعدلات أكبر في شركة إسكان مما في شركة المصرية، وأكبر مما في السوق المصرية بوجه عام، مع مراعاة أن قيمة متوسط الأقساط المباشرة في شركة المصرية أكبر مما في شركة إسكان.

ويمكن إجراء تحليل للنماذج الإحصائية للوصول إلى النموذج الأكثر الكفاءة الذي يمكن التنبؤ بالأقساط المباشرة السنوية لشركة المصرية وشركة إسكان والسوق كما يلي:

أ- شركة المصرية للتأمين التكافلي -

ممتلكات -

نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي للأقساط المباشرة بشركة المصرية.

- بلغ متوسط الأقساط المباشرة لشركة المصرية 276853 ألف جنيه بانحراف معياري 93452.77 ألف جنيه بينما هو في شركة إسكان للتأمين 88479.87 ألف جنيه بانحراف معياري 39899.26 ألف جنيه، خلال فترة الدراسة، وهذا يوضح بشكل كبير أن متوسط الأقساط المباشرة بشركة المصرية أكبر منه في شركة إسكان، مما يدل على قبول نشاط الشركة في السوق المصرية وتوسع نشاطها بشكل أكثر من مثيلتها

- بلغ معامل الاختلاف للأقساط المباشرة لشركة المصرية للتأمين التكافلي 33.75% بينما هو % 45 في شركة إسكان، وهذا يعني أن الأقساط المباشرة في شركة المصرية أكثر تجانساً مما في شركة إسكان، مما يُستدل منه على استقرار وتزايد الأقساط السنوية للشركة بمعدلات متقاربة، مما يساهم في استقرار نشاطها والتدفقات النقدية بها، ومن الملاحظ أيضاً أنه أقرب لمعامل الاختلاف في السوق بوجه عام،

جدول رقم (٣)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R ²	F	df1	Df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.899	53.333	1	6	.000	114081.250	36171.500		
Logarithmic	.859	36.590	1	6	.001	11361	123145.928		
Inverse	.679	12.717	1	6	.012	365938.153	-262221.739		
Quadratic	.904	23.453	2	5	.003	94268.036	48059.429	-1320.881	
Cubic	.907	12.991	3	4	.016	65640.286	77843.855	-9128.449	578.3
Compound	.898	52.882	1	6	.000	139209.029	1.151		
Power	.930	80.027	1	6	.000	13538	.498		
S	.796	23.445	1	6	.003	12.852	-1.104		
Growth	.898	52.882	1	6	.000	11.844	.141		
Logistic	.898	52.882	1	6	.000	7.18306	.869		

المصدر: نتائج تشغيل برنامج SPSS.

- يليه نموذج الدالة التربيعية حيث به معامل التحديد 90.4% وقيمة F تساوي 23.45 ودرجة المعنوية أقل من 1%. ويأخذ الصورة:

$$y = 94268.036 + 48059.429x - 1320.881x^2$$

باعتبار أن y تمثل الأقساط المباشرة وأن x تعبر عن السنوات.

ب شركة إسكان للتأمين.

نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي للأقساط المباشرة بشركة إسكان.

يتبين من الجدول السابق أن النموذج الأكفأ في التنبؤ بالأقساط المباشرة خلال السنوات التالية، استناداً إلى ما تم توضيحه سلفاً لاختيار النموذج الأكفأ، هو نموذج دالة القوى حيث بها معامل التحديد 93% وقيمة F تساوي 80.03 ودرجة المعنوية أقل من 1% وتأخذ الصورة

$$y = 13538 x^{0.498}$$

ثم نموذج الدالة المركبة حيث به معامل التحديد 89.9% وقيمة F = 52.8 ومستوى المعنوية أقل من 1% ويأخذ الصورة: $y = 139209 (1.15x)$

جدول رقم (٤)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R ²	F	df1	Df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.979	273.21	1	6	.000	15972.0	16112.8		
Logarithmic	.881	44.302	1	6	.001	17914.880	53233.484		
Inverse	.658	11.522	1	6	.015	125897.561	-110138.78		
Quadratic	.979	119.15	2	5	.000	19713.411	13868.042	249.423	
Cubic	.980	63.725	3	4	.001	18104.286	15542.182	-189.430	32.5
Compound	.964	158.59	1	6	.000	32165.972	1.224		
Power	.970	191.76	1	6	.000	31326.983	.706		
S	.811	25.827	1	6	.002	11.813	-1.546		
Growth	.964	158.59	1	6	.000	10.379	.202		
Logistic	.964	158.59	1	6	.000	3.1090	.817		

المصدر: نتائج تشغيل برنامج SPSS .

- يليه نموذج الدالة التكميلية حيث بها معامل

التحديد 98% وقيمة F تساوي 63.725 ودرجة المعنوية (0.000) وهي أقل من 1% وتأخذ العلاقة الصورة التالية .

$$y = 18104.286 + 15542.182 x - 189.430 x^2 + 32.508 x^3$$

ج- اختبارات النماذج لأقساط سوق

التأمين المصرية بوجه عام.

نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي للأقساط المباشرة لسوق التأمين.

يتبين من الجدول السابق أن:

- النموذج الأكثر الكفاءة الذي يمكن استخدامه في التنبؤ

بالأقساط المباشرة خلال السنوات التالية هو

نموذج الدالة الخطية من الدرجة الأولى حيث

بها معامل التحديد 97.7% وقيمة F تساوي

273.21 وهي أكبر قيمة ودرجة المعنوية

(0.000) وهي أقل من 1%. ومنه يمكن

استخدام الدالة الخطية للتنبؤ بالأقساط لشركة إسكان

للتأمين وتأخذ الصورة:

$$Y = 15972 + 16112.845 x$$

جدول رقم (٥)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R ²	F	df1	Df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.870	40.233	1	6	.001	3669984.03	875402.881		
Logarithmic	.692	13.481	1	6	.010	4005771.13	2718461.711		
Inverse	.464	5.201	1	6	.063	9420755.42	-5332019.543		
Quadratic	.949	46.084	2	5	.001	5639638.5	-306389.798	131310.298	
Cubic	.979	63.090	3	4	.001	3473309.5	1947467.647	-459506.702	43764.2
Compound	.946	105.940	1	6	.000	4448031.61	1.118		
Power	.808	25.237	1	6	.002	4565890.63	.358		
S	.582	8.349	1	6	.028	16.056	-.728		
Growth	.946	105.940	1	6	.000	15.308	.111		
Logistic	.946	105.940	1	6	.000	2.2480	.895		

المصدر: نتائج تشغيل برنامج SPSS .

يتبين من الجدول السابق أن:

- النموذج الأكفأ الذي يمكن استخدامه في التنبؤ بالأقساط المباشرة للسوق خلال السنوات التالية هو نموذج الدالة التكميلية حيث به معامل التحديد 97.9% وقيمة F تساوي 63.09 ودرجة المعنوية أقل من 1% وتأخذ العلاقة الصورة التالية .

$$y = 3473309.5 + 1947467.647x - 459506.702x^2 + 43764.222x^3$$

- كما يمكن استخدام نموذج الدالة المركبة حيث به معامل التحديد يساوي 94.6% وقيمة F تساوي 105.9 ودرجة المعنوية (0.000) وهي أقل من 1% .

ب - استخدام تحليل التباين الأحادي

دراسة العلاقة بين متوسط الأقساط المباشرة بشركة المصرية وشركة إسكان

وهل هنالك فروق معنوية بينهما أم لا

ومنه نفرض ان μ_1 تعبر عن متوسط الأقساط المباشرة لشركة المصرية للتأمين التكافلي.

وأن μ_2 تعبر عن متوسط الأقساط المباشرة لشركة إسكان للتأمين. وبهذا يمكن صياغة الفروض كما يلي:

الفرض العدم وهو عدم وجود فروق معنوية بين

$$H_0 : \mu_1 = \mu_2$$

الفرض البديل وهو وجود فروق معنوية بين

$$H_1 : \mu_1 \neq \mu_2$$

وأظهرت نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي

الجدول التالي:

جدول تحليل التباين (ANOVA)

Dependent variable Premiums

جدول رقم (٦)

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sing
Between Groups	141937736889.063	1	141937736889.063	27.493	.000
Within Groups	72277609508.875	14	5162686393.491		
Total	214215346397.938	15			

المصدر نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي SPSS.

يتبين من الجدول السابق مايلي:

- قيمة F تساوي 27.493 وأن درجة المعنوي هي 0.000 أقل من 1% وبالتالي بناءً على صياغة الفروض فإننا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم أي أنه توجد فروق معنوية بين متوسطات الأقساط المباشرة للشركتين

($\mu_1 \neq \mu_2$). وهذا يؤكد ما سبق ذكره في جدول (١)

أن متوسط الأقساط المباشرة في شركة المصرية أكبر مما في شركة إسكان .

وفي هذه الحالة يمكننا استخدام اختبار تجانس التباين (Test of Homogeneity of Variance) وكانت

نتيجة الاختبار كما يبينها الجدول التالي:

اختبار تجانس التباين

جدول رقم (٧) Test of Homogeneity of Variances

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
4.411	1	14	.054

المصدر نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي SPSS.

فروق معنوية بين متوسطات الأقساط المباشرة

يتبين من الجدول السابق أن :

للشركتين .

- قيمة Levene Statistic 4.411 وأن مستوى

ثانياً: التعويضات المباشرة ومعدلات

المعنوية 0.054. وهذا أكبر بقليل من 5%

تطورها .

وبالتالي فهذا يعني وإن كان هناك تجانس في

التعويضات المباشرة ومعدلات تطورها في شركة

البيانات فهو تجانس ضعيف ولا يرتقي للقول

المصرية وشركة إسكان والسوق.

بوجود تجانس بالبيانات مما يؤكد القول بوجود

القيمة بالألف جنيه مصري

جدول رقم (٨)

السوق		اسكان للتأمين		المصرية للتأمين		بيان السنة
معدل التغير %	التعويضات المباشرة	معدل التغير %	التعويضات المباشرة	معدل التغير %	التعويضات المباشرة	
—	3104798	—	4924	—	27133	2009/2010
(0.7)	3083800	278.7	18649	111	57313	2010/2011
47	4533730	71.9	32067	21.85	69835	2011/2012
(26)	3352825	(7.7)	29592	27.8	89232	2012/2013
(4.3)	3209793	18.44	35049	10.9	98980	2013/2014
25.4	4025981	24.9	43774	51.3	149797	2014/2015
20.4	4847504	29.9	56865	8.4	162305	2015/2016
5	5090447	(6.8)	52982	(21.6)	128043	2016/2017
	3906109.75		34237.75		97829.75	الوسط الحسابي
	828633.0419		17252.48535		46704.36	الانحراف المعياري
	0.212137675		0.503902428		0.477404	معامل الاختلاف

المصدر: اعداد الباحث استناداً على الكتاب الاحصائي السنوي، الهيئة العامة للرقابة المالية، سنوات ٢٠١٦/٢٠٠٩م

٢٠١٧/٢٠١٠م.

جنيه بانحراف معياري 13549.2 ألف جنيه ومعامل اختلاف 35%. من الملاحظ أن تأثير هذه السنة على معامل الاختلاف لشركة إسكان أكبر منه في شركة المصرية، ويوضح تقارب معامل الاختلاف في التعويضات للشركتين.

ومما سبق يمكن القول أن تقارب معامل الاختلاف للتعويضات المباشرة مع وجود فارق كبير في معامل الاختلاف للأقساط المباشرة بين الشركتين (لصالح شركة المصرية) يدل ذلك على تجانس البيانات أكثر لدى شركة المصرية للتأمين التكافلي. ويمكن استخدام اختبارالنماذج الكمية للوصول إلى النموذج الأكفأ الذي يمكن استخدامه في التنبؤ بالتعويضات للسنوات التالية كما يلي:

أ- شركة المصرية للتأمين التكافلي

نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي للتعويضات المباشرة لشركة المصرية.

يتبين التذبذب الواضح في معدلات التغير في التعويضات المباشرة خلال فترة الدراسة مما يعني عدم استقرار التعويضات المباشرة بالشركتين، وقد يرجع ذلك إلى السنوات الأولى للشركتين، في بداية نشاطهما.

ويمكن استبعاد بيانات سنة 2010/2011م (لمعرفة مدى تأثيرها على معامل الاختلاف) حيث من الملاحظ أنها أخذت قيمة كبيرة مختلفة عن قيم السنوات التالية لها. ومنه تكون البيانات كما يلي:

١- شركة المصرية للتأمين التكافلي

- متوسط التعويضات المباشرة 107929.3 ألف جنيه بانحراف معياري 39910.4 ألف جنيه ومعامل اختلاف 36%.

٢- شركة إسكان للتأمين

- متوسط التعويضات المباشرة 38425.43 ألف

جدول رقم (٩)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R ²	F	df1	Df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.855	35.380	1	6	.001.	18492.393	17630.524		
Logarithmic	.854	35.058	1	6	.001	16498.488	61355.442		
Inverse	.704	14.241	1	6	.009	143135.054	-133355.955		
Quadratic	.889	19.966	2	5	.004	-7767.071	33386.202	-1750.631	
Cubic	.930	17.695	3	4	.009	43178.929	-19618.222	12143.73	-1029.212
Compound	.835	30.311	1	6	.002	31982.942	1.246		
Power	.950	114.942	1	6	.000	29127.890	.817		
S	.909	59.739	1	6	.000	12.011	-1.912		
Growth	.835	30.311	1	6	.002	10.373	.220		
Logistic	.835	30.311	1	6	.002	3.127005	.803		

المصدر: نتائج تشغيل برنامج SPSS.

ومنه يمكن التنبؤ بالتعويضات المباشرة خلال

السنوات التالية في شركة المصرية للتأمين التكافلي باستخدام نموذج دالة القوى. (تشير y الى التعويضات المباشرة المتوقعة ، x تشير إلى الزمن).

ب- شركة إسكان للتأمين

نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي للتعويضات

المباشرة لشركة إسكان.

يتبين من الجدول السابق أن:

- النموذج الأكفأ الذي يمكن استخدامه في التنبؤ

بالتعويضات المباشرة خلال السنوات التالية هو

نموذج دالة القوى حيث به معامل التحديد 95%

وقيمة $F = 114.9$ ومستوى المعنوية 0.000

ويأخذ الصورة :

$$y = 29127.89 x^{0.817}$$

جدول رقم (١٠)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R ²	F	df1	Df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.922	70.825	1	6	.000	3805.750	6762.667		
Logarithmic	.927	75.739	1	6	.000	2940.793	23610.093		
Inverse	.797	23.512	1	6	.003	52046.635	-52420.371		
Quadratic	.936	36.470	2	5	.001	-2432.821	10505.810	-415.905	
Cubic	.940	20.839	3	4	.007	-8308.571	16618.964	-2018.45	118.7
Compound	.741	17.139	1	6	.006	8097.521	1.320		
Power	.918	67.277	1	6	.000	6781.182	1.076		
S	.975	235.853	1	6	.000	11.150	-2.655		
Growth	.741	17.139	1	6	.006	8.999	.277		
Logistic	.741	17.139	1	6	.006	.000	.758		

المصدر : نتائج تشغيل برنامج SPSS .

يتبين من الجدول السابق

- النموذج الأكفأ الذي يمكن استخدامه في التنبؤ بالتعويضات المباشرة خلال السنوات التالية هو نموذج دالة المنحنى حيث به معامل التحديد 97.5% وقيمة F 235.8 ومستوى المعنوية 0.000 ويأخذ الصورة :

$$y = e^{11.15 + \frac{-2.655}{x}}$$

(حيث e تساوي المقدار الثابت 2.71061)

يليه نموذج الدالة اللوغارتمية حيث به معامل التحديد 92.7% وقيمة F = 75.7 ومستوى المعنوية 0.00 وتأخذ الصورة :

$$y = 2940.8 + 23610.1 \text{ Log } x$$

ثالثاً: الحصة السوقية للأقساط المباشرة لشركة المصرية وشركة إسكان.

الأقساط المباشرة والحصة السوقية لشركة المصرية وشركة إسكان.

القيمة بالآف جنيه

جدول رقم (١١)

السوق	اسكان للتأمين		المصرية للتأمين التكافلي		بيان السنة
	الحصة السوقية %	الإقساط المباشرة	الحصة السوقية %	الإقساط المباشرة	
الإقساط المباشرة					
5173824	0.68	35230	2.81	145741	2009/2010
5655426	0.82	46458	3.1	174523	2010/2011
6088898	1.02	62414	3.62	220497	2011/2012
6953525	1.11	77438	3.93	273434	2012/2013
7546710	1.34	101322	4.22	318555	2013/2014
8117980	1.43	116172	4.38	355560	2014/2015
9009391	1.3	117207	3.36	302350	2015/2016
12328622	1.23	151598	3.44	424164	2016/2017
7609297	1.11625	88479.875	3.6075	276853	الوسط الحسابي
2298625.6	0.262566318	39899.264	0.542342801	93452.77	الإنحراف المعياري
0.302081	0.235221786	0.45094166	0.150337575	0.3375537	معامل الاختلاف

المصدر: اعداد الباحث استناداً على الكتاب الاحصائي السنوي، الهيئة العامة للرقابة المالية، سنوات ٢٠٠٩/٢٠١٠م : ٢٠١٦/٢٠١٧م.

للتأمين التكافلي تستحوذ على حصة سوقية أكبر من شركة إسكان.

- بلغ معامل الاختلاف لمعدلات تطور الحصة السوقية لشركة المصرية 15% بينما هو 23.5% في شركة إسكان مما يدل على أن

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- متوسط معدلات تطور الحصة السوقية لشركة المصرية (3.61%) أكبر مما في شركة إسكان (1.12%)، مما يدل على أن شركة المصرية

الحصة السوقية لشركة المصرية تتزايد بمعدلات متقاربة، متجانسة، عما هو في شركة إسكان، وهذا يدل على استقرار نشاط الشركة وأن معدلات التطور بها مستقرة ولا يوجد بها طفرات أو هزات عنيفة في حصتها السوقية من الأقساط المباشرة، مما يكون مؤشراً إيجابياً على استقرار الشركة في نشاطها وسياستها التأمينية.

رابعاً: فائض/عجز النشاط التأميني

فائض/عجز النشاط التأميني لشركة المصرية وشركة إسكان وللسوق.

القيمة بالألف جنيه

جدول رقم (١٢)

السوق		إسكان للتأمين		المصرية للتأمين التكافلي		بيان السنة
معدل التطور %	فائض / عجز النشاط التأميني	معدل التطور %	فائض / عجز النشاط التأميني	معدل التطور %	فائض / عجز النشاط التأميني	
—	474773	—	(3575)	—	956	2010/2011
80.7	857727	51	1838	102.8	10543	2011/2012
(30.2)	598984	159	4761	57.5	16603	2012/2013
79.2	1073562	95	9290	42.8	23703	2013/2014
18.4	1271427	(38)	5679	12.1	26568	2014/2015
11.2	1413466	173.7	15542	69.9	45147	2015/2016
120.2	3112325	25.9	19568	23.8	55897	2016/2017
46.58333	1257466.286	25.9	7586.1428	51.48333	25631	الوسط الحسابي
55.83756	885517.89	77.76667	7947.689	32.868186	19233.2538	الانحراف المعياري
1.1986597	0.704208	81.126531	1.0476587	0.6384238	0.750390	معامل الاختلاف

المصدر: اعداد الباحث استناداً على الكتاب الإحصائي السنوي، الهيئة العامة للرقابة المالية، سنوات ٢٠١٠/٢٠١٦م
٢٠١١/٢٠١٧م.

باستبعاد بيانات سنة 2011 / 2010**تكون المقاييس كالتالي:**

التأميني لدى شركة المصرية للتأمين التكافلي أكثر تجانساً مما في شركة إسكان، مما يدل على استقرار السياسة الإكتتابية بها وإنشاءها للأخطار، وأوقد يُستمد ذلك من طبيعة التأمين التكافلي ومشتري صندوق التكافل، أو يمكن القول بأنه قد يُنتقى الخطر المعنوي أو ينخفض بدرجة كبيرة في التأمين التكافلي عنه في التأمين التجاري.

- معامل الاختلاف في شركة المصرية قريب مما في السوق التأميني بوجه عام.

- باستبعاد سنة 2011 / 2010م نجد أيضاً أن معامل الاختلاف لدى شركة المصرية للتأمين التكافلي بلغ %58، بينما هو في شركة إسكان للتأمين %72، مما يؤكد أيضاً أن الفوائد التأميني في شركة المصرية أكثر تجانساً من مثيله في شركة إسكان، وإيضاً أكثر تجانساً من السوق حيث بلغ معامل الإختلاف للفوائد التأميني في السوق %64.

العلاقة بين الفوائد التأميني والحصة**السوقية للسنة التالية**

ولاختبار العلاقة بين الفوائد التأميني والحصة السوقية للشركة للسنة التالية (حيث أن فائض /عجز النشاط التأميني لسنة 2010/2011م يؤثر في الحصة السوقية لسنة 2011/2012م) يمكن تناوله فيما يلي:

الفوائد التأميني والحصة السوقية لشركة المصرية وشركة إسكان

- متوسط الفائض لشركة المصرية للتأمين التكافلي 29743.5 ألف جنيه بانحراف معياري 17373.41 ألف جنيه ومعامل اختلاف 58.4%

- متوسط الفائض لشركة إسكان للتأمين 9446.333 ألف جنيه بانحراف معياري 6836.104 ألف جنيه ومعامل اختلاف 72.4% وهذا يوضح مدى تأثير بيانات السنة

على النتائج، وقد يعزو ذلك إلى أن الشركتين في بداية نشاطهما، وهذا بالطبع له أثره على فائض/عجز النشاط التأميني، فكانت النتائج غير مستقرة الى حدٍ ما. مما يتبين منه أن متوسط الفوائد التأميني لدى شركة المصرية أكبر مما في شركة إسكان، وبمعامل اختلاف أقل من مثيله في شركة إسكان مما يعني استقرار نشاط شركة المصرية للتأمين التكافلي.

- متوسط الفوائد التأميني للسوق 1387915 ألف جنيه بانحراف معياري 893324.3 ألف جنيه ومعامل اختلاف %64.3 وهذه السنة لها تأثير واضح حتى على السوق التأميني بوجه عام.

يتبين من الجدول السابق أن:

- معامل الاختلاف للفوائد التأميني في شركة المصرية للتأمين التكافلي %75 بينما هو في شركة إسكان للتأمين %104، وأنه في السوق %70 مما يعني وبشكل كبير أن الفوائد

جدول رقم (١٣)

اسكان للتأمين		المصرية للتأمين		بيان السنة
الحصة السوقية %	فائض / عجز	الحصة السوقية %	فائض / عجز	
1.02	(3575)	3.62	956	2010/2011
1.11	1838	3.93	10543	2011/2012
1.34	4761	4.22	16603	2012/2013
1.43	9290	4.38	23703	2013/2014
1.3	5679	3.36	26568	2014/2015
1.23	15542	3.44	45147	2015/2016
-	19568	-	55897	2016/2017

المصدر: اعداد الباحث استناداً إلى الكتاب الإحصائي السنوي، الهيئة العامة للرقابة المالية، سنوات ٢٠١٠/٢٠١١:٢٠١٦/٢٠١٧م.

٢٠١١/٢٠١٢م، ، ومنه تأخذ معادلة الإنحدار
الصورة التالية:

$$Y = a + b x \pm Syx$$

أ- شركة المصرية للتأمين التكافلي

تحليل الإنحدار للعلاقة بين الفائض التأميني

والحصة السوقية بشركة المصرية

يمكن استخدام تحليل الإنحدار الخطي البسيط

لمعرفة مدى تأثير الفائض التأميني، كمتغير مستقل

(x)، على الحصة السوقية للسنة التالية، كمتغير تابع

(y)، باعتبار أن الفائض التأميني لسنة

٢٠١٠/٢٠١١م يؤثر في الحصة السوقية لسنة

Model Summary

جدول رقم (١٤)

Model	R	R ²	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.286	.082	-.148	.44984

المصدر: نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي SPSS .

تحليل الإنحدار للعلاقة بين الفائض التأميني والحصة السوقية بشركة المصرية

جدول رقم (١٥)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	3.988	.329		12.121	.000
Surplus	-7.917006	.000	-.286	-.597	.583

المصدر: نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي SPSS .

يتبين من الجدول السابق أن قيمة الاحتمال لمعلمة الميل b تساوي 0.583 وهي أكبر من 5% وهذا يؤكد أنه لا يوجد تأثير قوي للفائض التأميني على الحصة السوقية للسنة التالية بشركة المصرية للتأمين التكافلي.

ويمكن للباحث أن ينوه في هذا الشأن أن عدم تأثير الفائض التأميني للسنة الحالية على الحصة السوقية للسنة التالية قد يرجع إلى عدم توزيع الفائض التأميني بشكل أفضل مما هو كائن، حيث أن شركة المصرية توزع الفائض بين المشتركين في صندوق التكافل والمساهمين بنسبة ٤:٦، ويرى الباحث أن هذه النسبة غير إيجابية في تحقيق أثر ملموس لتوزيع الفائض على الحصة السوقية للسنة التالية، خاصة أن المفهوم الصحيح للفائض التأميني ما هو إلا زيادة في الإشتراكات التي تخص السنة (والتي تم دفعها من مشترك التكافل) عن التعويضات التحميلية والإحتياطيات الواجب حجزها وكافة المصروفات المترتبة على إدارة صندوق التكافل، وهو بهذا حق لمشركي صندوق التكافل، ومنه يرى الباحث زيادة النسبة التي يمكن توزيعها من الفائض على المشتركين، حتى تترك أثراً إيجابياً على المشتركين وولائهم أكثر للشركة، بل يمكن

يتبين من الجدولين السابقين ما يلي:

- العلاقة الخطية بين الفائض التأميني كمتغير مستقل (x) والحصة السوقية كمتغير تابع (y) تأخذ الصورة:

$$Y = 3.988 - 7.917006 x$$

- وجود علاقة ضعيفة جداً بين الفائض التأميني والحصة السوقية للسنة التالية، حيث أن قيمة معامل الفائض التأميني (-7.917006) وهي غير معنوية حيث أن مستوى المعنوية (0.583) أكبر من 5%. وهذا يتأكد من معامل التحديد حيث قيمته تساوي 8.2% وهي قيمة صغيرة جداً مما يعني أن التغير في الحصة السوقية يرجع إلى عوامل أخرى غير الفائض التأميني، كما يتأكد من معامل الارتباط حيث قيمته 28.6% مما يعني أن العلاقة بين الفائض التأميني والحصة السوقية للسنة التالية علاقة ضعيفة جداً.

- ومن اختبار t لاختبار معلمة الميل b من خلال الفروض التالية:

$$H_0: b = 0 \text{ الفرض العدم}$$

$$H_1: b \neq 0 \text{ الفرض البديل}$$

تحويلهم إلى مُسوقين إيجابيين، وهذا يؤثر إيجابياً على الحصة السوقية للشركة، ويتفق مع جوهر وطبيعة التأمين التكافلي.

ب- شركة إسكان للتأمين
تحليل الإنحدار للعلاقة بين الفائض التأميني والحصة السوقية بشركة إسكان.

Model Summary (جدول رقم ١٦)

Model	R	R ²	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.530	.281	.101	.14386

المصدر: نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي SPSS .

تحليل الإنحدار للعلاقة بين الفائض التأميني والحصة السوقية بشركة إسكان.

جدول رقم (١٧)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	1.150	.092		12.466	.000
Surplus	1.436005	.000	.530	1.249	.280

المصدر: نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي SPSS .

يتبين من الجدولين السابقين : - ويمكن استخدام اختبار t لاختبار معلمة

الميل b من خلال الفروض التالية:

الفرض العدم $H_0: b = 0$

الفرض البديل $H_1: b \neq 0$

يتبين من الجدول السابق أن قيمة الاحتمال

لمعلمة الميل b تساوي 0.280 وهي أكبر من 5% وهذا يؤكد أنه لا يوجد تأثير قوي للفائض التأميني على الحصة السوقية للسنة التالية بشركة إسكان للتأمين.

ومما سبق يتبين أن الفائض التأميني للسنة الحالية لا يؤثر في الحصة السوقية للسنة التالية في الشركتين وهذا يعني أن التغير في الحصة السوقية يرجع إلى عوامل أخرى غير الفائض التأميني.

ويرى الباحث أن هذا يكون أمراً طبيعياً في التأمين التجاري، حيث من طبيعته لا يتم توزيع

العلاقة الخطية بين الفائض التأميني كمتغير مستقل (x) والحصة السوقية للسنة التالية كمتغير تابع (y) في شركة إسكان للتأمين تأخذ الصورة التالية:

$$Y = 1.150 + 1.436005 x$$

- وجود علاقة ضعيفة جداً بين الفائض التأميني والحصة السوقية للسنة التالية، حيث أن قيمة معامل الفائض التأميني (1.436005) وهي غير معنوية حيث أن مستوى المعنوية (0.28) أكبر من 5%. وهذا ما يتأكد من معامل التحديد حيث قيمته تساوي 28.1% وهي قيمة صغيرة مما يعني أن التغير في الحصة السوقية يرجع إلى عوامل أخرى غير الفائض التأميني.

المصرية للتأمين التكافلي، وقد يُستخلص منه أن النسبة التي تقوم بتوزيعها شركة المصرية غير كافية لإحداث أثر ملموس على الحصة السوقية، ولذا يمكن للباحث أن ينوه إلى أنه يجب زيادة النسبة التي يتم توزيعها على الأعضاء المشتركين بصندوق التكافل، عن النسبة الحالية، خاصة مع وضوح أن الفائض التأميني، بمفهومه الصحيح، حق كامل لمشركي صندوق التكافل.

خامساً : معدلات الخسائر بشركة

المصرية وشركة إسكان والسوق.

معدلات الخسائر لشركة المصرية وشركة

إسكان والسوق.

الفائض التأميني على حملة الوثائق، لذا قد يبدومن الطبيعي أن لا يكون هنالك علاقة ايجابية ملموسة بين الفائض التأميني وبين الحصة السوقية للسنة التالية في شركات التأمين التجاري، استناداً إلى أن حملة الوثائق لا يحصلون على شيء من الفائض التأميني، وبالتالي لا يكون هذا المتغير له أثر واضح على تطور الحصة السوقية للشركة في السنة التالية، وإنما من غير الطبيعي أن لا يؤثر الفائض التأميني على الحصة السوقية لشركة التأمين التكافلي، لأن من أهم السمات التي تميز التأمين التكافلي عن التجاري أنه يتم توزيع فعلي من الفائض التأميني على الأعضاء المشتركين بصندوق التكافل، ولذا فمن الطبيعي أنه يجب أن يكون هنالك أثر ملموس للفائض التأميني على الحصة السوقية لشركة

جدول رقم (١٨)

السوق		إسكان للتأمين		المصرية للتأمين التكافلي		بيان السنة
معدل التغير %	معدل الخسارة %	معدل التغير %	معدل الخسارة %	معدل التغير %	معدل الخسارة %	
—	94.6	—	92	—	72.7	2009/2010
(12.8)	82.5	(6.6)	85.9	2.3	74.4	2010/2011
(15.2)	70	(11.4)	76.1	7.4	79.9	2011/2012
1.2	70.9	(16.3)	63.7	(58.9)	32.8	2012/2013
(20)	56.7	(21.2)	50.2	88.7	61.9	2013/2014
(0.9)	56.2	13.5	57	(23.3)	47.5	2014/2015
(15.5)	47.5	11.2	63.8	(7.2)	44.1	2015/2016
(3.4)	45.9	(32.7)	42.9	14.1	50.3	2016/2017
	65.5375		66.45%		57.95 %	الوسط الحسابي
	17.14356 %		17.0996%		16.8083%	الانحراف المعياري
	0.261583165		0.2573306		0.29048	معامل الاختلاف

المصدر: اعداد الباحث استناداً على الكتاب الاحصائي السنوي، الهيئة العامة للرقابة المالية، سنوات ٢٠١٦/٢٠٠٩م

٢٠١٠/٢٠١٧م.

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

الملحوظ في معدل الخسائر لشركة المصرية لسنة 2012/2013م، وإن كانت الفروقات بينهم متقاربة، مع مراعاة أن متوسط معدلات الخسائر لشركة المصرية للتأمين التكافلي أقل مما في شركة إسكان للتأمين، كما أن انخفاض معدل الخسارة لسنة 2012/2013 هو انخفاض في صالح شركة المصرية للتأمين التكافلي.

ويمكن اختبار النماذج الإحصائية للوصول إلى النموذج الأفضل الذي منه يمكن التنبؤ بمعدلات الخسائر للسنوات التالية، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

أ- التنبؤ بمعدلات الخسائر لشركة المصرية للتأمين التكافلي.

نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي لمعدلات الخسائر بشركة المصرية

- بلغ متوسط معدلات الخسائر في شركة المصرية للتأمين 57.95% بينما هو 66.45% في شركة إسكان للتأمين وفي السوق 65.5%، مما يعني أن متوسط معدلات الخسائر في شركة المصرية أقل مما في شركة إسكان للتأمين وهو أيضاً أقل مما في سوق التأمين بوجه عام. مما قد يُشير إلى أن السياسة الإكتتابية في شركة المصرية أفضل منها في شركة إسكان للتأمين.
- بلغ معامل الاختلاف لمتوسط معدلات الخسائر في شركة المصرية 29% بينما هو 25.7% وفي السوق 26.15% مما يعني أن معدلات الخسائر في شركة إسكان أكثر تجانساً مما في شركة المصرية للتأمين ويتقارب من معامل الاختلاف لمتوسط معدلات الخسائر بالسوق بوجه عام، وهذا قد يرجع للانخفاض

جدول رقم (١٩)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R ²	F	df1	Df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.426	4.461	1	6	.079	78.114	-4.481		
Logarithmic	.435	4.616	1	6	.075	78.838	-15.757		
Inverse	.339	3.074	1	6	.130	46.636	33.303		
Quadratic	.473	2.240	2	5	.202	89.168	-11.113		
Cubic	.507	1.371	3	4	.372	72.393	6.340	.737	
Compound	.334	3.012	1	6	.133	77.284	.930	-3.838	339
Power	.364	3.427	1	6	.114	79.074	-.265		
S	.301	2.583	1	6	.159	3.824	.576		
Growth	.334	3.012	1	6	.133	4.347	-.073		
Logistic	.334	3.012	1	6	.133	77.284	-.073		
	.334	3.012	1	6	.133	.013	1.076		

المصدر: نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي SPSS .

يتبين من الجدول السابق أنه لا توجد دالة تعبر عن العلاقة بين الزمن ومعدلات الخسارة في شركة المصرية للتأمين التكافلي، حيث أن العلاقة بين الزمن ومعدلات الخسارة غير معنوية (في الدوال الظاهرة بالجدول)، مما يتبين منه أن معدلات الخسائر في شركة المصرية للتأمين التكافلي غير مستقرة وهو ما تبين في جدول رقم (١٣) حيث وجود تذبذب في معدلات الخسائر، وأن معامل

الاختلاف بها أكبر منه في شركة إسكان للتأمين. ويمكن إجراء التحليل الإحصائي لمعدلات الخسائر مع الإستغناء عن ثابت الدالة لرفع كفاءة النماذج، للوصول إلى نموذج يمكن منه التنبؤ بمعدلات الخسائر للشركة، وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي لمعدلات الخسائر بشركة المصرية مع استبعاد ثابت الدالة

جدول رقم (٢٠)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates		
	R ²	F	df1	Df2	Sig.	b1	b2	b3
Linear	.612	11.052	1	7	.013	9.304		
Logarithmic	.620	11.444	1	7	.012	31.960		
Inverse	.716	17.656	1	7	.004	116.286		
Quadratic	.822	13.874	2	6	.006	30.608	-3.353	
Cubic	.936	24.487	3	5	.002	68.370	-18.317	1.333
Compound	.757	21.806	1	7	.002	2.002		
Power	.764	22.694	1	7	.002	2.381		
S	.640	12.463	1	7	.010	7.381		
Growth	.757	21.806	1	7	.002	.694		
Logistic	.757	21.806	1	7	.002	.694		

المصدر: نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي SPSS .

ب - التنبؤ بمعدلات الخسائر لشركة إسكان للتأمين. نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي لمعدلات الخسائر بشركة إسكان

يتبين من الجدول السابق بعد حذف ثابت الدالة أن النموذج الأكفأ هو نموذج الدالة التكعيبية ومنه فإنه يمكن التنبؤ بمعدلات الخسارة (y) لشركة المصرية للتأمين التكافلي بالمعادلة:

$$y = 68.37x - 18.317x^2 + 1.33x^3$$

جدول رقم (٢١)

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R ²	F	df1	Df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.802	24.236	1	6	.003	94.575	-6.250		
Logarithmic	.835	30.395	1	6	.001	95.899	-22.216		
Inverse	.711	14.787	1	6	.009	49.771	49.094		
Quadratic	.847	13.856	2	5	.009	105.754	-12.957	.745	
Cubic	.854	7.774	3	4	.038	113.129	-20.630	2.75	-.149
Compound	.780	21.270	1	6	.004	98.675	.910		
Power	.772	20.327	1	6	.004	99.543	-.327		
S	.627	10.099	1	6	.019	3.927	.706		
Growth	.780	21.270	1	6	.004	4.592	-.094		
Logistic	.780	21.270	1	6	.004	.010	1.099		

المصدر: نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي SPSS .

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- بالرغم من تزايد أعداد شركات التأمين التكافلي إلا أنه مازال هنالك إنخفاض نسبي لعدد وحجم شركات التأمين التكافلي في سوق التأمين المصرية مقارنة بعدد وحجم شركات التأمين التجاري.
- تتمتع التأمين التكافلي بمزايا تنافسية عن التأمين التجاري، لإتفاق الآراء الفقهية على جوازه، وبالتالي إتفاقه مع عقيدة وأيدولوجية المستأمن المصري.
- حصول حملة الوثائق في التأمين التكافلي على الخدمات التأمينية بالتكلفة الفعلية لها.
- بلغ متوسط الأقساط المباشرة بشركة المصرية للتأمين التكافلي 276853 ألف جنيه بينما هو

يتبين من الجدول السابق أن نموذج الدالة اللوغارتمية هو النموذج الأكثر للتنبؤ بمعدلات الخسائر لشركة إسكان للتأمين، بالرغم من أن معامل التحديد به 83% وهو أقل نسبياً منه في نموذج الدالة التكميلية أو نموذج الدالة التربيعية، إلا أن نموذج الدالة اللوغارتمية فيه قيمة F أكبر ودرجة المعنوية أقل وهي بالطبع أقل من 1%، وهذا مؤشر جيد على قدرة الزمن كمتغير مستقل في التنبؤ بقيم المتغير التابع (معدلات الخسارة للشركة) . ولذا يُفضل استخدام نموذج الدالة اللوغارتمية في التنبؤ بمعدلات الخسارة (y) للشركة، ويأخذ الصورة التالية.

$$Y = 95.899 - 22.216 \text{ Log } x$$

ومما سبق يتبين أن معدلات الأداء بوجه عام في صالح شركة المصرية للتأمين التكافلي عنه بالنسبة لشركة إسكان للتأمين.

للتأمين التكافلي تنمو بشكل أكبر من شركة إسكان للتأمين.

- بلغ معامل الإختلاف في تطور الحصة السوقية لشركة المصرية 15% بينما هو 23% في شركة إسكان، مما يعني أن تطور الحصة السوقية لشركة المصرية أكثر تجانساً مما في شركة إسكان، وقد يشير هذا إلى وجود نوعاً من الاستقرار في نمو الحصة السوقية في شركة المصرية بشكل أفضل مما في شركة إسكان.

- بلغ معامل الاختلاف للتعويضات المباشرة في شركة المصرية 47% بينما هو في شركة إسكان 50% وفي السوق 21.2%، مما يعني أن التعويضات المباشرة لشركة المصرية أكثر تجانساً مما في شركة إسكان، وهذا مؤشراً على استقرار نتائج شركة المصرية بشكل أكثر منها في شركة إسكان.

- النموذج الأكفأ الذي يمكن استخدامه في التنبؤ بالتعويضات المباشرة لشركة المصرية خلال السنوات التالية هو نموذج دالة القوى حيث به معامل التحديد 95% وقيمة $F = 114.9$ ومستوى المعنوية صفر.

- النموذج الأكفأ الذي يمكن استخدامه في التنبؤ بالتعويضات المباشرة لشركة إسكان خلال السنوات التالية هو نموذج دالة المنحنى حيث به معامل التحديد 97.5% وقيمة $F = 235.8$ ومستوى المعنوية صفر.

- بلغ معامل الاختلاف لمتوسط الفائض التأميني في شركة المصرية 58% بينما هو 72.4% في شركة إسكان وفي السوق 64% مما يعني أن شركة المصرية تحقق فائضاً تأمينياً، خلال فترة الدراسة، بشكل أكثر تجانساً مما في شركة إسكان وفي السوق بوجه عام، مما يُستدل منه

في شركة إسكان للتأمين 88479 ألف جنيه، أي أن متوسط الأقساط المباشرة بشركة المصرية للتأمين التكافلي أكبر مما في شركة إسكان للتأمين، خلال فترة الدراسة.

- بلغ متوسط الزيادة السنوية للأقساط المباشرة بشركة المصرية 17% بينما هو في شركة إسكان 23% وفي السوق 13%، مما يعني أن متوسط الزيادة السنوية للأقساط المباشرة في شركة إسكان أكبر مما في شركة المصرية، ويرجع ذلك لإنخفاض الأقساط المباشرة لشركة المصرية في سنة 2015/2016 حيث كان معدل تطور الأقساط لهذا العام (-15%).

- الأقساط المباشرة بشركة المصرية أكثر تجانساً منها في شركة إسكان حيث بلغ معامل الإختلاف 33.3% بينما هو في شركة إسكان 45% ويتقارب مع معامل الإختلاف للأقساط المباشرة لسوق التأمين بوجه عام حيث بلغ معامل الإختلاف للأقساط المباشرة بالسوق 30%.

- النموذج الأكفأ للتنبؤ بالأقساط المباشرة لشركة المصرية هو نموذج دالة القوى يليه نموذج الدالة التربيعية، بينما النموذج الأكفأ للتنبؤ بالأقساط المباشرة بشركة إسكان نموذج الدالة الخطية من الدرجة الأولى يليه نموذج الدالة التكعيبية، وللتنبؤ بالأقساط المباشرة للسوق نموذج الدالة التكعيبية ونموذج الدالة المركبة.

- يوجد فروق معنوية بين متوسطات الأقساط المباشرة في شركة المصرية وشركة إسكان، أي عدم تساوي متوسطات الأقساط بين الشركتين.

- بلغ متوسط الحصة السوقية للأقساط المباشرة بشركة المصرية 3.6% بينما هو 1.1% في شركة إسكان، مما يعني أن شركة المصرية

- على استقرار السياسة الاكتتابية لشركة المصرية للتأمين التكافلي عنها في شركة إسكان للتأمين، أو قد يعزو لانخفاض الخطر المعنوي في التأمين التكافلي عنه في التأمين التجاري.
 - وجود تأثير ضعيف جداً بين الفائض التأميني والحصة السوقية للسنة التالية، وذلك في الشركتين، حيث بلغ معامل التحديد في شركة المصرية 8% وهي قيمة صغيرة جداً، مما يعني أن الفائض التأميني قد لا يكون له تأثير يُذكر في الحصة السوقية للشركة للسنة التالية، حيث أن العلاقة بين الفائض التأميني والحصة السوقية غير معنوية، وهذا يُستدل منه أن التغير في الحصة السوقية يرجع لعوامل أخرى غير الفائض التأميني، بينما معامل التحديد في شركة إسكان 28% وهذه قيمة ضعيفة لتفسير التغير في الحصة السوقية للشركة عن طريق التغير في الفائض التأميني للسنة السابقة، كما أن العلاقة بين الفائض التأميني والحصة السوقية للسنة التالية في شركة إسكان غير معنوية، مما يعني أن التغير في الحصة السوقية لشركة إسكان يرجع إلى عوامل أخرى غير الفائض التأميني.
 - توزيع الفائض التأميني يساهم في ترسيخ فكر التأمين التكافلي والإقبال على منتجاته.
 - بلغ متوسط معدلات الخسائر في شركة المصرية للتأمين التكافلي 57.95% بينما هو 66% في شركة إسكان للتأمين وفي السوق 65.5%، مما يعني أن متوسط معدلات الخسائر بشركة المصرية أقل مما في شركة إسكان ومن السوق بوجه عام، وهذا يعني أن شركة المصرية تُحقق نتائج أفضل من شركة إسكان، ومن السوق بوجه عام.
 - بلغ معامل الاختلاف لمتوسط معدلات الخسائر في شركة المصرية 29% بينما هو في شركة إسكان 25.7% وفي السوق 26%، وهذا يشير إلى أن معدلات الخسائر بشركة إسكان للتأمين أكثر تجانساً منها في شركة المصرية، وهذا يرجع لانخفاض معدل الخسائر لشركة المصرية بشكل ملحوظ في سنة 2012/2013 م حيث بلغ معدل الخسائر لهذه السنة 32.8% فقط في حين أن المتوسط العام لمعدلات الخسائر للشركة خلال فترة الدراسة 57.9%، وهذا في صالح الشركة، مما يتأكد معه أن شركة المصرية للتأمين التكافلي تُحقق نتائج أفضل من شركة إسكان للتأمين، وقد يُستدل منه أن سياستها الإكتتابية أفضل.
 - يمكن استخدام نموذج الدالة التكميلية بدون ثابت للنتبؤ بمعدلات الخسائر في شركة المصرية للتأمين التكافلي، بينما يمكن استخدام نموذج الدالة اللوغارتمية للنتبؤ بمعدلات الخسائر في شركة إسكان للتأمين.
- ثانياً: التوصيات**
- قيام شركة المصرية للتأمين التكافلي بتوزيع الفائض التأميني على الأعضاء المشتركين بصندوق التكافل بنسبة أكبر من النسبة الحالية، حتى يكون له تأثير ايجابي أكبر على الحصة السوقية للشركة للسنة التالية.
 - ضرورة وجود أطر تشريعية في قانون الإشراف والرقابة خاص بالتأمين التكافلي بما يعكس طبيعة وجوهر التأمين التكافلي، وبما يُظهر أهم الفروقات الأساسية له عن التأمين التجاري، خاصة في توزيع الفائض التأميني ونسب وقنوات الإستثمار التي يمكن الإستثمار فيها بما يتفق مع طبيعة التأمين التكافلي.

- الإهتمام بصناعة التأمين التكافلي والترويج له - 4 - حسان حسن حامد (٢٠٠٤م)، أسس التكافل بشكل أكثر مما هو كائن.
- العمل على نشر ثقافة التأمين التكافلي بشكل أكثر في وسائل الإعلام المختلفة، والترويج له، - 5 - السيد عبد المطلب عبده (١٩٨٨م)، الأسلوب يهدف إقناع العميل المرتقب، والمساهمة في نموه بالسوق المصرية .
- محاولة اعطاء تسهيلات تشريعية نسبية للمساهمة في تكوين شركات تأمين تكافلي. - 6 - الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل للمساهمة في تكوين شركات تأمين تكافلي. - 7 - التشجيع على البحوث والدراسات الأكاديمية في تناول وتوضيح ماهية التأمين التكافلي والسمات الخاصة به، والتي تُضفي عليه مزايا تنافسية عن التأمين التجاري.
- تصميم منتجات تأمينية موجهة إلى الشرائح ذات الدخل المنخفض، مما يساهم في انتشار ثقافة التأمين التكافلي، وبما ينعكس بشكل ايجابي على الحصة السوقية لشركات التأمين التكافلي، وتحقيق نتائج ايجابية. - 8 - انشاء شركات إعادة التأمين على أساس تكافلي، لأن عملية إعادة التأمين أحد العناصر المؤثرة في الفائض التأميني.
- أولاً: المراجع العربية**
- ١- ابن منظور، ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، المجلد السابع، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٧٠م، ص ٢١٠:٢١٢.
- ٢- أحمد سالم ملحم (٢٠٠٥م)، إعادة التأمين وتطبيقاتها في شركات التأمين الإسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- ٣- أحمد محمد صباغ (٢٠١٢م)، التأمين التعاوني الأحكام والضوابط الشرعية، بحث مقدم إلى الدورة العشرين لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الجزائر.
- ٤- حسان حسن حامد (٢٠٠٤م)، أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية، مؤتمر الاقتصاد الإسلامي، دبي.
- ٥- السيد عبد المطلب عبده (١٩٨٨م)، الأسلوب الإسلامي لمزاولة التأمين أوالتأمين الإسلامي، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.
- ٦- الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل للمساهمة في تكوين شركات تأمين تكافلي. - 7 - التشجيع على البحوث والدراسات الأكاديمية في تناول وتوضيح ماهية التأمين التكافلي والسمات الخاصة به، والتي تُضفي عليه مزايا تنافسية عن التأمين التجاري.
- ٧- شعبان البراوي (٢٠١٠م)، الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة، مؤتمر الهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، ٢٠-٢٧ مايو، المنامة، البحرين.
- ٨- صالح أحمد بدار (٢٠٠٩م)، التأمين التكافلي الإسلامي، ورقة مقدمة ضمن الندوة العلمية الدولية حول التأمين التعاوني، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٢ / ١ / ٢٠٠٩م، ص ٢.
- ٩- صفيه أحمد أوبكر (٢٠١٣م)، التأمين التكافلي رؤية مستقبلية، المؤتمر العلمي الثاني حول التأمين الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، ٢٠-٢١ مايو، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر.
- ١٠- عبد الستار الخويلدي (٢٠١٢م)، مشروع قانون نموذجي في التأمين التكافلي، الدورة العشرون لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الجزائر.
- ١١- عبدالباري مشعل (٢٠١١م)، تجارب التصرف بالفائض التاميني ، مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Burcel boweman, Richard T.O (19-97) "cannel applied statistics improving business process". Richard . D . Irwin, New Jersey.
- 2- https://www.tgrba.com/exp/Egyptian_Saudi_Insurance_House.

التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التيسير، سطيف، الجزائر.

١٢- علي محي الدين القره داغي ، مفهوم التأمين

التعاوني - ماهيته وضوابطه ومعوقاته، دراسة

فقهية اقتصادية، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر

التأمين التعاوني - أبعاده وأفاقه وموقف

الشرعية الإسلامية منه، ١١-١٣/٤/٢٠١٠م،

الجامعة الأردنية- الأردن.

١٣- محمد سعدو الجرف (٢٠١٢م) التأمين

التعاوني - الأحكام والضوابط الشرعية -

مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، الدورة

العشرون، الجزائر.

١٤- موسى مصطفى القضاة (٢٠١١م)، حقيقة

التأمين التكافلي، بحث مُقدم إلى المُلتقى

الدولي " مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين

التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة

التطبيقية" سطيف،

١٥- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات

الإسلامية (٢٠٠٤م)، معايير المحاسبة

والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية

الإسلامية، المنامه، البحرين.